العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي وأثرها في حله لمشكلة توثيق الوحدان

محمد باعيسى[1]
[1]بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 1(الجزائر)
Moh2015ayoub@gmail.com[1]

تاريخ الاستلام : 27-07-2020؛ تاريخ المراجعة : 28-10-2020؛ تاريخ القبول : 30-06-2021

الملخص:

إن الإمام ابن حبان ناقد كبير من المتقدمين (ت 354هـ)، وصف بأن له مذهبا خاصا في التعديل، ولمزه المتأخرون والمعاصرون بالتساهل، لعدم موافقته جمهور المحدثين المتأخرين في مسألة الرواة الوحدان والمجاهيل الذين تناقض فيهم موقفهم، بين تأصيلاتهم النظرية التي تحكم عليهم بالتضعيف مطلقا، وبين ورود عدد منهم في رجال الصحيحين الذين حازوا توثيقا ضمنيا جاوزوا به القنطرة، الأمر الذي بين هشاشة منهج الجمهور في التعديل لعجزه عن تقديم إجابات علمية مقنعة بخصوص ذلك، هذا الأمر دفعني إلى البحث عن منهج أكثر ملاءمة لدراسة الوحدان، فكان منهج ابن حبان الذي اشترط جملة من الخصائص في الراوي المجهول إذا تحققت حكم في ضوئها بوثاقته، ومجملها أن يخلو ذلك الراوي من الجرح وأن يكون شيخه وتلميذه ثقتان وأن يوافق الثقات في مروياته بعد سبرها وأن يسلم حديثه من الشذوذ والنكارة، وكان من مقاصدي في هذا البحث بيان مكانة ابن حبان العلمية وفي مجال النقد الحديثي ثم بيان العلاقة بين منهجه والرواة الوحدان، ثم نفي تهمة التساهل عنه وتفنيدها، متتبعا مصدر طعن المعاصريت فيه، فقمت بتجفيفه ببيان وجود تحامل صريح ، وتتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات القليلة التي تناولت الحافظ ابن حبان ضمن البيئة والنسق المعرفي الذي ينتمي إليه بتجرد بعيدا عن محاكمته إلى مذهب الجمهور مما مكنني من التعرف على عبقريته والفهم الصحيح لمنهجه.

الكلمات المفتاحية : النقد الحديثي ؛ العدالة والجهالة ؛ الرواة الوحدان؛ تهمة التساهل؛ مذهب المتقدمين .

Abstract:

Imam Ibn Hibban, is a great and old savior, described that he has a special doctrine in the trusty of the narrators of HADITH, and Late critics attributed it to indulgence in the trusty, because he didn't agree with the audience of the late modernists in the issue of lonely narrators and ignorants, whose position contradicted their theoretical origins that condemns them to be weak, and between the presence of a number of them in the righteous men who They exceeded Al-Qantara, which showed the fragility of the approach of the audience in the amendment because it was unable to provide convincing scientific answers regarding that. This matter led me to search for a more suitable method for studying monotheism, so Ibn Hibban's method, which stipulated a number of characteristics in the unknown narrator if a judgment was made in its light With his documents, which is that the narrator is free from the wound, that his sheikh and his student are trustworthy, and that he approve the trusts in his narratives after their exploration, and he delivers his speech from abnormalities and causes. Then he denied the accusation of leniency and refutation of it, then followed the source of contemporaries and their reference to challenge it, so I dried it out by showing its prejudice through many things, and this study is distinguished as one of the few studies that dealt with Al-Hafiz Ibn Habban within the environment and the cognitive pattern to which he belongs in an abstract manner away from his trial to the doctrine of the public, which enabled us to identify the genius and the correct understanding of his method.

key words: criticism hadith ; tursty and ignorante; indulgence; narrators wuhdan; methode of advanced.

❖ **تمهيد:**

إن من القضايا المهمة معرفة منزلة الإمام الذي يتصدر لإطلاق الأحكام على النقاد بالتساهل والتشدد لمعرفة تنزيلها وتطبيقها، فلا يُعتبر قوله باتا نهائيا لا محيد عنه؛ فلعله أن يكون متشدداً يصف غيره بالتساهل، أو العكس أو متحاملا تحت دافع من الدوافع، فمثل هذه المسائل تحتاج إلى بحث خاص وتنقيب، لكن المتفق عليه بين المحدثين، أن الفائدة من تلك الأوصاف هي الانتفاع بها عند التعارض والترجيح بين أقوال النقاد جرحا وتعديلا، أما ما يظنه بعض المبتدئين من ردّ قول المتشدد أو المتساهل مطلقا، فهذا خطأ منهجي محض؛ وكان الدافع الذي أزّني إلى التنقيب عن هذا الموضوع، وأنا أشتغل بالبحث في أطروحتي في الدكتوراه التي تخص الوحدان ومنهج التعامل معهم تنظيرا وتطبيقا، كان الحافظ الناقد ابن حبان رفيق دربي في هذه المفازة وعرة المسالك، وفي تلك الأثناء اصدمت مع تأصيلات العلامة المحدث ناصر الدين الألباني في التعامل مع ابن حبان، من خلال مقدمة تمام المنة ومقدمة صحيح موارد الظمآن، وقد أظهر تناقضا بيّنا في التعامل مع أحكامه فدراساته التطبيقية في الصحيحة والإرواء وغيرها تنقض كل ما سوده في نقض منهج ابن حبان من قواعد نظرية وكان حق من أسس قاعدة ثم هدمها بمعول مخالفته لها، حريٌّ بمن بعده عدم الأخذ بها، وأطلق جملة من الأحكام على ابن حبان مما دفعني إلى البحث عن صحتها ومصدرها وسببها، وقبل ذلك كله الإشكالية الجوهرية في ممحاولة معرفة العلاقة التي تربط بين ابن حبان وبين الوحدان؟

أما عن الدراسات السابقة فحسب علمي لم تضبط هذه العلاقة بدراسة علمية دقيقة وفق منهج ابن حبان، ومعظمها يصب في مخالفته لمذهب الجمهور وأن له مذهبا مستقلا في التعديل، وهي متفرقة في كتب المصطلح، وقد رأيت أن أجعل الكلام في ذلك على أربع مطالب : الأول هو إبراز العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي، والثاني أظهرت فيه مكانته النقدية، والثالث: فندت فيه تهمة التساهل وعلاقتها بالوحدان، والرابع: بينت فيه أن جذور تهمة التساهل ومصدر الطعن في ابن حبان من تحامل الإمام الذهبي، وأخيرا ذكرت أهم النتائج وبعض التوصيات.

❖ **المطلب الأول: العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي:**

كان ابن حبان البستي عالما موسوعيا متبحرا في فنون شتى شرعية وكونية شهد له بذلك القاصي والداني من علماء عصره ومن بعدهم، فقال الحاكم النيسابوري وأبو سعد عبد الرحمن الإدريسي، وعبد الله بن محمد الاستراباذي وابن العماد والأسنوي، والصفدي[1] أنه كان من أوعية العلم و فقهاء الناس وحفاظ الاثار المشهورين في الامصار والاقطار إماما وعالما بالطب والنجوم وفنون العلوم والفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال، ألف المسند الصحيح والتاريخ والضعفاء والكتب المشهورة في كل فن، و قد شهد له النقاد الكبار كالذهبي[2] وابن حجر[3] أنه كان رأسا في علم الحديث وإمام عصره ، وكان مجتهدا صاحب تجديد لا يرضى بالتقليد في سائر فنون العلم عموما وفي علم الحديث خصوصا، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: "أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أن الرجل كان بحرا في العلوم"[4]، وقَالَ السمعاني وابن الأثير والحاكم أنه صنّف تصانيف لم يسبق إلى مثلها[5].

فمن طالع تواليفه علم أنه لم يكن قتاتا جمّاعا، ولا مجرد ناقل للآثار، بل السّمة البارزة التي تظهر في خلفية كل كتاباته هي العقل المحقق، والفكر العميق، والنظر الثاقب، فتراه يبذل الجهد في الاستنباط والبحث والتمحيص والتدقيق في كل ما يمر عليه من مسائل، مما جعل مؤلفاته مختلفة تماما عن مؤلفات غيره، مميزة بأصالة وجدة لا تجدها إلا عنده، وكتاب التقاسيم والأنواع أحسن مثال على ذلك.

ومن صفاته النفسية : الذّكاء الوقّاد وقوّة الحفظ ووفرة العقل وترتيبه لكتابه التقاسيم والأنواع والطريقة التي استعملها لجعل الطلاب يحفظون كتابه حتى عز جنابه فقال:" وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه وأحب إخراج حديث منه صعب عليه ذلك فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل حتى لا ينخرم منه حديث أصلا وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن ولئلا يعرجوا على الكتبة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به[6]."

وقال ابن حجر: وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط وحفظ واسع إلى الغاية رحمه الله[7] ، فرحمه الله وشكر حرصه وسعيه لحفظ الأمة حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم- .

ومن صفاته الخُلقية السخاء والجود والكرم ولا أدل على ذلك من الوقف المسمى بالخانقاه، الذي تركه لطلاب الحديث الرحالين لجمع حديث -النبي صلى الله عليه وسلم- قال أبو عبد الله فذكره وزاد:" ودفن بقرب داره التي هي اليوم مدرسة لأصحابه ومسكن الغرباء الذين يقيمون بها من اهل الحديث والمتفقهة منهم وله جرايات يستنفقونها من داره وفيها خزانة كتبه في يدي وصي سلمها إليه ليبذلها لمن يريد نسخ شئ منها من غير أن يخرجها منها شكر الله له عنايته في تصنيفها وأحسن مثوبته على جميل نيته في أمرها بفضله ورأفته[8]

ولفضله وفرط ذكائه كان محسودا من أقرانه : قَالَ الحاكمُ: أبو حَاتِم كبيرٌ في العلومِ، وَكَانَ يُحْسَدُ لِفَضْلِهِ وَتَقَدُّمِهِ".[9] وهذا ما يفسر لنا الحملة الشرسة التي شنها عليه معاصروه ومن جاء بعدهم ممن فقد الإنصاف وانساق وراء حظوظ النفس، حتى نفوه وهموا بقتله والله المستعان .

وقد أطلقت فيه عبارات تعديل وتوثيق كثيرة منها : إمام، ثبت، حجة، حافظ، المجتهد، العَالِمُ الحَبْرُ، العلامة، البحر، المتقن، المحقق، وقد أطلقها عليه علماء مشهورون منهم: ابن العماد والخطيب البغداديُّ والحافظ ابن كثير وابن عساكر والذهبي وابن حجر والأمير ابن بلبان. [10]

فمن يوصف بكل هذه الصفات متراكبة مع بعضها من قبل النقاد، هل يكون متساهلا أو متناقضا كما زعم بعض المتأخرين والمعاصرين؟ بل من تكلم فيه بذلك كان بذلك الوصف أحق، ولو كان من الممكن أن يكون من أطلق فيه كل تلك العبارات ثقيلة الوزن متساهلا متناقضا للزم من ذلك أن يكون كلام النقاد من قبيل اللغو الذي لا طائل تحته، أو أنهم لا يعون معانيه أو أنهم لا يدركون اصطلاحات النقد أو ساروا على طريق المجرة في تزكيته، وفي كل الحالات يسقط اعتبارهم لما يلزم من تزكياتهم من تناقض سافر ومادام ذلك غير ممكن فنستنتج أن ابن حبان تعرض للتحامل من قبل خصومه بسبب الحسد، وهنا يعمل بالقاعدة المشهورة أن من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح.

وقد كان ابن حبان من العلماء الرحالين[11]، فكانت له رحلة طويلة من خراسان إلى مصر دامَت نيفاً وثلاثين عاماً[12] زار فيها معظم الحواضر العلمية المشهورة والمغمورة من خراسان، والشام، ومصر، والعراق، إلى الجزيرة، ونيسابور، والبصرة، والأهواز إلى الكوفة وبغداد والحجاز، وبُخارى [13] وقد جاوزت المدن التي جابها وزارها بضع وأربعين مدينة.

والتقى فيها بشيوخ كثر جاوزوا الألفين حيث قال عن نفسه: "ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية ولو نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخا أقل أو أكثر ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخا ممن أردنا السنن عليهم واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم على الشرائط التي وصفناها". [14] وعلق عليه الذهبي بقوله: كذا فلتكن الهمة، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة وكثرة التصانيف [15].

ولشدة تحريه ودقة نقده لم يرضه من شيوخه إلا عشر عشرهم، أي واحد في المائة فقط أدار عليهم الرواية في صحيحه، فأين العشرون من الألفين؟ وأين أولئك الذين يلمزون الإمام ابن حبان بالتساهل؟ فهل يعتبر متساهلا من ينتقي من الألفي شيخ عشرين فقط؟ هذا إن دلّ المنصف على شيء فإنما يدل على شدة التحري والتورع وشفوف النظر في انتقاء الشيوخ.

وقد كثرت مصنفاته حتى بلغت ستين مصنفا لم يصلنا منها إلا ستة، والباقي في عداد المفقود وهي من الكتب التي تكثر منافعها كما وصفها أحمد بن علي بن ثابت البغدادي[16] وكان طلاب العلم يرحلون إلى "الخانقاه" وهو وقف بناه لطلاب الحديث الرحالين لطلبه، يقصدونه من كل فج، لسماع كتبه والاستفادة منها، قال الحاكم:"وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه".[17]

ومما حظي به ابن حبان أنه كان من خواص تلامذة إمام الأئمة ابن خزيمة، فشارك البخاري ومسلم في التلقي عنه، قال الحاكم: "العالم الأوحد المقدم باتفاق أهل عصره على تقدمه رضي الله عنه وكان يسكن بجنجرود وكان شيخ محمد

بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري ومحدثي عصره"[18] بل كان شديد الملازمة لشيخه إلى درجة التضجر منه أحيانا، حيث يروي أبو حامد النيسابوري: كنّا مع أبي بكر بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور وكان معنا أبو حاتم بن حبان البستي، وكان يسأله ويؤذيه، فقال له ابن خزيمة: يا بارد تنحّ عنّي لا تؤذني، أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقالته، فقيل له: تكتب هذا؟ فقال: نعم أكتب كلّ شيء يقوله .[19]

وكان ابن حبان شديد التأثر بشيخه ابن خزيمة كما صرح بذلك غير واحد من العلماء والمحققين، قال ابن الصلاح: ابن حبان يسْلك مَسْلَك شَيْخه ابْن خُزَيْمَة فِي استنباط فقه الحَدِيث ونكته،[20] وقال ابن حجر: "ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله".[21]

وإذا أردنا معرفة ابن خزيمة فهو الحافظ الكبير الثبت إمام الأئمة شيخ الإسلام، معدوم النظير، فريد عصره، لم يُرَ مثله، رأس في معرفة الحديث، أحد أَئِمَّة الدُّنْيَا علما وفقها وحفظا وجمعا واستنباطا، فكان من المكثرين رواية وتصنيفا واشتهر اسمه في سماء المحدثين وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان.

وكان آية في الحفظ لم ير مثله، فقال عن نفسه: يا بني ما كتبت سوادا في بياض إلا وأنا أعرفه، وقال أبو علي النيسابوري: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة، وقال تلميذه ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط. حتى صار مضرب مثل في سعة العلم والإتقان والحفظ[22]

وكان له ذكاء وقاد ونظر حاد في فهم نصوص الشرع فكان يخرج النكت من حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بالمنقاش كما قال أبو العباس بن سريج[23] وأيده ابن دقيق العيد قائلا: "وفي كتابه أشياء حسنة ومعان ظريفة تؤيد ما قاله ابن سريج". [24]

وكان قدوة لا يُسأل عنه: ولما سئل عنه إمام الجرح والتعديل عبد الرحمان بن أبي حاتم رد بقوله: ويحكم! هو يُسْأَلُ عَنَّا، وَلاَ نُسأَلُ عَنْهُ! هُوَ إِمَامٌ يُقتَدَى بِهِ. [25]

وقد ملأ الدنيا بمصنفاته التي تربو على المائة وأربعين في عصره إلا أنه لم يصلنا منها إلا اثنان، جزء من صحيحه وكتاب التوحيد، قال الحاكم: ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل والمسائل أكثر من مائة جزء.[26]

وكان جليلا معظما من قبل العلماء، فلما سئل الحاكم -تلميذ تلميذه- عن سِبْط ابن خزيمة، مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، تَبَسَّمَ وَقَالَ: لَوْ كَانَ كَلْبٌ عَلَى بَابِ ابْنِ خُزَيْمَةَ مَا كُنْتُ أَعْيَبُ عَلَيْهِ، فَضْلًا عَنْ سِبْطِهِ، قُلْتُ: هُوَ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ قَالَ: هَذَا لَا أَقُولُ. [27]، فإذا كان النقاد الكبار أمثال الحاكم يتهيبون الكلام في كلب ابن خزيمة إجلالا له، فلا شك أن تلميذه المقرب ابن حبان قد نال الحظ الأوفر من ذلك الإجلال وهو ما يفسر عدم تعرض أحد من المتقدمين للطعن في ابن حبان، ولم يوجد ذلك إلا عند المتأخرين والمعاصرين.

وكانت له مواقف مشرفة تدل على شجاعته وجرأته ورجولته فلما منعت الديلم الناس من ذكر فضائل الصحابة كتبوا السب على أبواب المساجد، كان يتعمد إملاء أحاديث الفضائل في الجامع.[28] وحدث عن نفسه أنه كان يوما عند الأمير إسماعيل بن أحمد فحدَّث عن أبيه بحديث وهم في إسناده فرده عليه، فلما خرج من عنده قال له أبو ذر القاضي: قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة فلم يقدر واحد منا أن يرده عليه، فقال له: لا يحل لي أن أسمع حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيه خطأ أو تحريف فلا أرده"[29]

وفضائله أكثر من أن تحصر قال الحاكم: فَضَائِلُ هَذَا الْإِمَامِ مَجْمُوعَةٌ عِنْدِي فِي أَوْرَاقٍ كَثِيرَةٍ، وَهِيَ أَشْهُرُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْتَمِلَهَا هَذَا الْمَوْضِعِ".[30]

وما ذكرنا من بعض خصائص ابن خزيمة مهمة في معرفة شخصية تلميذه ابن حبان، الذي كان شديد التأثر به شديد الملازمة له، فذاك الشبل من ذاك الأسد.

❖ **المطلب الثاني: مكانة ابن حبان النقدية :** لم يكن ابن حبان من الطبقة الثالثة من المحدثين حسب تصنيف أبي شامة[31]، الذين يشتغلون بجمع المرويات وكتابتها وسماعها وتطريقها وطلب العلو فيها والرحلة إلى البلدان لذلك، بل كان ناقدا محققا متثبتا متفقها، جامعا بين حفظ متونها ومعرفة غريبها وفقهها وبين حفظ أسانيدها ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها، فاعتبره علماء الحديث أمكن من تلميذه الحاكم صاحب المستدرك الذي أخذ فكرته من شيخه ابن حبان وطورها عند الدارقطني، وإذا أردنا معرفة منزلة ابن حبان النقدية فما علينا إلا تتبع كلام النقاد حول صحيحه أهم كتبه وثمرة كل تنظيراته وأصوله وهو الدراسة التطبيقية لمنهجه.

- **فنجدهم يتفقون على تفضيل صحيحه على مستدرك الحاكم** لأنهم يعتبرون ابن حبَان أمكن وأعلى فِي الحَدِيث من الْحَاكِم كما قال أبو بكر الحازمي، واعتبره ابْن السَّمْعَانِيّ كتابا منقطع النظير لَيْسَ فِي الصِّحَّة والثبت مثله، وعلق الزركشي على ابن الصلاح لما ساوى بين المستدرك وصحيح ابن حبان بقوله : "وَلَيْسَ كَمَا قَالَ بل صَحِيح ابْن حبَان أصح مِنْهُ بِكَثِير"[32] وكذا السراج البلقيني[33] واعتبره ابن كثير خيرا من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيدا ومتوناً.[34]

- **وقد ذُكر صحيحه ضمن مظان الحديث الصحيح**[35] ، واعتُبر أَصَحَّ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مجردا بعد الشيخين وابنُ خُزَيْمَةَ [36] بل ساوى الزركشي بين تصحيح الترمذي وابن حبان [37] فجعلهما في منزلة واحدة ، وقد فضلوا صحيحه على سنن ابن ماجه [38]

- **وقد شهد له النقاد بأنه وفّى** والتزم في صحيحه بشرطه الذي وضعه في مقدمته[39]، وقد أثنى عليه الأمير علاء الدين ابن بلبان ثناء طويلا فقال: "فإن من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية, وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية, وأشرف الوضاع, وأطرف الإبداع: كتاب "التقاسيم والأنواع" للشيخ الإمام, حسنة الأيام حافظ زمانه, وضابط أوانه معدن الإتقان أبي حاتم محمد بن حبان, التميمي البستي شكر الله مسعاه, وجعل الجنة مثواه، فإنه لم ينسج له على منوال، في جمع سنن الحرام والحلال لكنه لبديع صنعه, ومنيع وضعه قد عز جانبه."[40]

- **ومن خصائصه أنه كان يستخير الله في الرواة الذين هم موقع تردده مما يدل على شدة تحريه في النقد والحكم على الرواة**، وهذه أسماء بعضهم : جَعْفَر بْن الْحَارِث أَبُو الْأَشْهب إِبْرَاهِيم بن سُلَيْمَان الزيات، زهرَة بن معبد أَبُو عقيل الْقرشِي، خصيف بْن عَبْد الرَّحْمَن الْجَزرِي الْحَضْرَمِيّ، عمرَان بن مُسلم الْقصير الْمنْقري ، عبد الْكَرِيم بن مَالك الْجَزرِي أَبُو سعيد، عسل بن سُفْيَان أَبُو قُرَّة الْيَرْبُوعي، يحيى بن أبي سليم أَبُو بلج الْفَزارِيّ [41] ولم أظفر حسب علمي بمن أطلق هذه العبارة في أحكامه على الرواة حتى صارت عادة عنده غير ابن حبان، وهي من نقاط قوته ومما يبين إنصافه وورعه وعدله.

- **من دقته في نقد الرجال وشدة تحريه**، خرقه لعادة جمهور المحدثين بالحكم الإجمالي على مجاهيل العين بالتضعيف دون مراعاة المروي وغيره من الأمور، فقام باعتبار خصائص شتى في تعديل كثير منهم فاعتبر حال الشيخ والتلميذ وموافقة الثقات في المروي و عدم ثبوت الجرح كل هذه الأمور تجعله يحكم في ظلها بحكم عادل على المجاهيل والوحدان الذين اضطربت فيهم أقوال المحدثين بين التنظير والتطبيق العملي.

- **ومن أهم المقوممات النقدية عند ابن حبان أنه صقل شخصيته عند شيخه إمام الأئمة ابن خزيمة** الذي نقل إلينا في فضل صحيحه ما نصه: "صحيح ابن خزيمة يكتب بماء الذهب، فإنه أصح ما صنف في الصحيح المجرد بعد الشيخين البخاري ومسلم"[42] وتلميذه غصن من شجرته المباركة سائر على طريقه ودربه.

- **وأول من اعتنى بصحيح ابن حبان فيما بلغنا** هو الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت 739 هـ) - رحمه الله - حيث قام بترتيبه على الأبواب والكتب، ليسهل على طلبة العلم الانتفاع به، ثم أدرج ابن الملقن (ت 804 هـ) رجالهما ضمن ذيله على تهذيب الكمال وترجم لهم وسمَّاه: "إكمال تهذيب الكمال". وقام الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت 807 هـ) بإخراج زوائد "صحيح ابن حبان" على الصحيحين في كتاب سمَّاه "موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان" . وأدرج ابن حجر العسقلانى (ت 852 هـ) صحيحيهما ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"

ويلاحظ أنه لم تصلنا كتب اعتنت بصحيح ابن حبان وشيخه قبل القرن الثامن ولعل ضياع كتبهما ونـذرتها وسـطوة أهـل عصرهما عليها السبب الأكبر الذي حال دون العناية بها.

- ومن أبرز وأهم آثاره النقدية أنه أول من أثار فكرة تتبع الشيخين وانتقادهما والاستدراك عليهما[43] :قال الدكتور حسين أسد : "ابن حبان ...كان مجتهداً جريئاً، له منهجه وأُسلوبه، شجاعاً متقحماً، تجاوز هيبة الصحيحين، ونقـد الشـيخين، بـل نقض أُسلوب ترتيبهما"[44]، وهذا نص كلام ابن حبان في ذلك: "إن الحديث إذا صحّ سنده، وسلم من شوائب الجرح فلا عبرة بالعدد والأفراد، وقد يوجد- على ما ذكرت- حديث، فينبغي أن يناقش البخاري في ترك إخراج أحاديث هي مـن شـرطه، وكذلك مسلم، ومَن بعده"[45]، فيعد أول من أثار فكرة الاستدراك على صاحبي الصحيحين، وانتقدهما في أحـرف وألزمهمـا بمثلها ثم جاء بعده تلميذه الدارقطني فطور تلك الفكرة وألف كتابه الفذ الإلزامات والتتبع، لتنتهي الفكرة إلى الحاكم الذي قام بدراسة تطبيقية على ما أصل له شيخاه ابن حبان والدارقطني، فمعظم الإلزامات عنـد الـدارقطني أو الاسـتدراكات عنـد الحاكم، تدور حول توثيق الرواة الوحدان مجاهيل العين وتصحيح حديثهم، خلافا لتأصيلات جمهور المتأخرين النظرية التي تحكم عليهم بالجهالة والضعف وعلى أحاديثهم بالرد.

❖ **المطلب الثالث: تفنيد تهمة تساهل ابن حبان في التوثيق وعلاقتها بالوحدان :**

ضبط العلاقة بين الوحدان وابن حبان :المقصود بالوحدان كل راو لم يرو عنه إلا تلميذ واحد وهم مجاهيـل العـين، أمـا المقصود من تساهل ابن حبان فهو تعديله للمجاهيل وقبوله أحاديث الوحدان وفقا لشرطه في العدالة، حيث أنـه أدرج فـي كتابه الثقات خلائق من مجاهيل العين والوحدان -يقول في كثير منهم لا أعرفه ولا أعرف أباه- ووثّقهم وصحح أحاديثهم ، وهذا مخالفة منه لحكم جمهور المحدثين الذين درجوا على إصدار حكم عام بالتضعيف على كل من لم ترتفع عنه الجهالـة التي لا تزول إلا برواية اثنين من الثقات مع ثبوت تزكيته من قبل النقاد، ووسموا بالتساهل من عرف بعدم اعتبـار شـرط العدد في التوثيق ، ويعد ابن حبان وشيخه ابن خزيمة ممثلا هذا المنهج قال ابن حجر:" وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه فإنه يذكر خلقا ممن ينص عليهم أبو حاتم، وَغيره على أنهم مجهولون وكأن جهالة العين ترتفـع برواية واحد مشهور عند ابن حبان وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره. وقد أفصح ابن حبان بقاعدتـه في تعريف العدل[46] وفي ضابط الحديث الصحيح[47] " [48]، فصار لابن حبان وشيخه مذهب خاص في التعديل والتوثيق وهـو القول بالتفصيل لقبول الراوي من الوحدان -مجهول العين- وملخصه أن يسلم راويه من غوائل الجـرح، ويكـون شـيخه وتلميذه كذلك، ويسلم سنده من الإرسال والانقطاع، ويسلم متنه من النكارة، ويوافق حديثه حديث الثقات، فاعتبار هذه الأمور يشعر بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه إلا واحد وهم الرواة الوحدان، وهذه هي العلاقة بـين ابـن حبـان والتسـاهل والوحدان، إذ منهجه يعالج هذه الشريحة من الرواة خصوصا، وسبقه إلى هذا المذهب شيخه ابن خزيمة الذي جعل شـرطه عنوانا لكتابه الذي سماه: "الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِنَقْلِ الْعَدْلِ، عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْـهِ صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ وَلَا جَرْحَ فِي نَاقِلِي الْأَخْبَارِ". وإليهما أومأ النووي في مقدمة شـرح مسـلم نسـبة كثير من المحققين الاحتجاج بهذا المذهب[49] ، وهما بهذا يخالفان بصراحة إطلاق الذهلي في تعريف الحديث المقبول حيـث يقول :"لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح"[50]

تفنيد تهمة تساهل ابن حبان في التوثيق:

الرد الإجمالي: لا يسلم إطلاقا التساهل على ابن حبان بحجة عدم اعتباره شرط العدد في التوثيق وتعديله للوحـدان، لأنه مذهب أصيل وقوي معمول به تطبيقيا عند نقاد المتقدمين، وأفضل شاهد على ذلك، ما جاء في الجرح والتعديل لابـن أبي حاتم :" باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه : حدثنا عبد الـرحمن قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كـان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه".[51] فكلام أبـي

حاتم وأبي زرعة واضح في انتفاع الراوي المجهول العين برواية الثقة إذا لم يثبت فيه الجرح، وقد ساق ابن رجب جملة من الآثار الدالة على اعتبار النقاد من طبقة الذهلي لتعديل الراوي برواية الثقة المعروف بالتثبت، مشيرا بذلك إلى وجود الخلاف بين المتقدمين فقال " وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، ثم ساق أقوال الأئمة في تعديل بعض الرواة الوحدان، وأقوال آخرين روى عنهم جماعة ولم يعدلوا لعدم شهرتهم، ثم خلص إلى نتيجة عبر عنها بقوله :"وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات "[52]

- وهو أعدل المذاهب وأقربها إلى الواقع التطبيقي في دواوين السنة وأسلمها من التناقض لأن الضعيف البين ضعفه معلوم والثقة المشهور معلوم كذلك ويبقى بينهما حيز يشمل عدد كبير من الرواة ليسوا بضعفاء فيتركوا وليسوا بثقات فيقبلوا مطلقا وهؤلاء هم الطبقة التي اعتنى بتحرير المقال فيها ابن حبان بمنهجه الخاص الدقيق، الذي يعطي كل واحد من هؤلاء الرواة الحكم العادل الذي يستحقه بعيدا عن الإطلاقات العامة التي تحكم على الرواة كلهم بحكم واحد رغم تفاوتهم في القوة والضعف ولا يخفى ما في ذلك من الظلم ومجانبة العدل.

الرد التفصيلي :

- أولا: عدم صحة نسبتهما إلى التساهل بتعديل مجهول العين مطلقا، وهذا قول الأحناف، ولم ينتسبا إليه البتة، وهو فهم خاطئ لمذهبهما، فهما لم يقبلا مجهول العين إلا بالشروط التي صرحا بها فيما سبق، أما نسبتهما إلى الإطلاق فهو تحامل ظاهر عليهما.

- ثانيا: عدم صحة الحكم عليهما بمخالفة الجمهور، لأنهما يوافقان الواقع التطبيقي للمحدثين، فيعتمدان أساسا طريقة **سبر المرويات والحكم على الراوي** في ظلها وهذا هو المنهج المعمول به عند جميع النقاد المتقدمين، ومخالفتهما لجمهور المحدثين المتأخرين مقابلة بموافقتهما للنقاد من المتقدمين الذين وثقوا وعدلوا المجاهيل والوحدان وفي الصحيحين منهم خلق وقد كتب الدكتور اللحيدان بحثا استقصى فيه الموثقين من مجاهيل العين فليراجع.

- ثالثا: اختلاف واضطراب موقف ابن حجر باعتباره خاتمة المحققين في علوم الحديث تجاه ابن حبان حيث أبدى استعجابا واستنكارا من مذهب ابن خزيمة وتلميذه ابن حبان لمخالفة الجمهور في عدم اعتبار شرط العدد في التوثيق[53].

ثم خفف منه فقال: " ومما يعضد ما ذكرنا، احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات، فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة."[54] ، وإذا كانت أحاديثهما دائرة بين الصحة والحسن يعني أن تفاوت طبقات رواتهما في الضبط مع ثبوت العدالة للجميع، وكونهما يخرجان أهل الطبقة الثانية معناه أن رواتهم صالحين للاعتبار على الأقل فلهم أدنى درجات التوثيق .

وبعدها تراجع عنه ونفي تهمة التساهل عن ابن حبان أصلا فقال : "ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإنَّ غايته أن يسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لا يعرف حاله ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك، .. فالحاصل أن ابن حبان وفَّى بالتزام شروطه "[55] وقد رد بعض المحققين كلامه الأول الذي في اللسان حيث استعجي واستنكر مذهب ابن حبان وشيخه، وفيما يلي بيان ذلك:

-1: رد الإمام المعلمي :" من الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في (الثقات) وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم

أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولَم يبلغه وما يوجب طعناً في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره."[56]

-2: رد الإمام اللكنوي: "وَقد نسب بَعضهم التساهل الى ابْن حبَان وَقَالُوا هُوَ وَاسع الخطو فِي بَاب التوثيق يوثق كثيرا مِمَّن يسْتَحق الْجرْح وَهُوَ قَول ضَعِيف فانك قد عرفت سَابِقًا ان ابْن حبَان مَعْدُود مِمَّن لَهُ تعنت واسراف فِي جرح الرِّجَال وَمن هَذَا حَاله لَا يُمكن ان يكون متساهلا فِي تَعْدِيل الرِّجَال وانما يَقع التَّعَارُض كثيرا بَين توثيقه وَبَين جرح غَيره لكفاية مَا لَا يَكْفِي فِي التوثيق عِنْد غَيره عِنْده - حَاله ولاجل هَذَا رُبمَا اعْترض عَلَيْهِ فِي جعلهم ثِقَات من لَا يعرف حَاله ولَا اعْتِرَاض عَلَيْهِ فانه لَا مشاحة فِي ذَلِك وَهَذَا دون شَرط الْحَاكِم حَيْثُ شَرط ان يخرج عَن رُوَاة خرج لمثلهم الشَّيْخَانِ فِي الصَّحِيح فَالْحَاصِل ان ابْن حبَان وَفِي الْتِزَام شُرُوطه وَلم يوف الْحَاكِم انْتهى[57]

-3: رد الدكتور الجديع: "ليس مذهباً عجيباً، ولا هو خلاف قول الجمهور، ... وهذا قدمت من قبل له أمثلة من كلام أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي فيها توثيق من لم يرو عنه إلا واحد، وبينه كلام أبي حاتم وأبي زرعة بناء على استقامة حديثه، وكذلك صنع ابن حبان.[58] وقال في موضع آخر :" وهذا منهج لا يعرف فيه اختلاف من حيث الجملة، ولم أر وجهاً لعيب ابن حبان بهذا خلافاً لما جرى عليه طائفة من المتأخرين؛ لأننا قد تبينا منهجه، فغاية الأمر أن لا نجعل من مجرد إيراد الراوي في (الثقات) صحة الاحتجاج به، حتى ينضم إلى ذلك سائر شروط الاحتجاج. ومنهجية اعتبار حديث الراوي طريق عامة النقاد قبل ابن حبان، وهو على الأثر فيه، ويبينه في مواضع من كتابيه في الثقات والمجروحين.[59]

-رابعا: وهذه تصريحات من ابن خزيمة شيخ ابن حبان في مواطن كثيرة من صحيحه يتوقف فيها عن التصحيح بسبب جهالة رواتها، وهي لفتة قوية ترد تهمة التساهل التي نسبت إليه، وتوضح لنا حقيقة تحريه، وأنه وتلميذه لم يخرجا عن المألوف من عمل النقاد، حيث قال :"عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَا بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَا جَرْحٍ فِي نَاقِلِي الْأَخْبَارِ إِلَّا مَا نَذْكُرُ أَنَّ فِيَ الْقَلْبِ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ شَيْءٌ، إِمَّا لِشَكٍّ فِي سَمَاعِ رَاوٍ مَنْ فَوْقَهُ خَبَرًا أَوْ رَاوٍ لَا نَعْرِفُهُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ، فَنُبَيِّنَ أَنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ، فَإِنَّا لَا نَسْتَحِلُّ التَّمْوِيهَ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ بِذِكْرِ خَبَرٍ غَيْرِ صَحِيحٍ لَا نُبَيِّنَ عِلَّتَهُ فَيَغْتَرَّ بِهِ بَعْضُ مَنْ يَسْمَعُهُ. فَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.[60] ، من خلال هذا يُظهِر الإمام تشكيكه في صحت الخبر تارة، وتارة يصرح بعدم معرفته للجرح والتعديل في الراوي ، وطورا يصرح بعدم احتجاجه به .وأخرى بأن في القلب من ذلك شيء، وأحيانا يصرح أنه لم يرو عنه إلا فلان، ولو كان ممن يقبل خبر المجهول مطلقا لم يتحفظ في قبول تلك الأخبار، لكن إيداعها في صحيحه دليل على ترجُح ثبوتها عنده باجتماع شروط القبول الأخرى فيها قال الدكتور الجديع :"فلو كان الأصل عنده إجراء الرواة على الثقة والعدالة لم يكن لجرحه بالجهالة معنى. لكن حقيقة الأمر أن توثيقه لمن وثقه أو احتجاجه به مبنى على الخبرة بأمر ذلك الراوي، وتحقق سلامة حديثه عنده من النكارة".[61]

- خامسا: وقد بين ابن حبان منهجه الدقيق في التعديل والتوثيق في كتابيه الثقات والمجروحين، وأنه كامل التحري دقيق الحكم:

وتعمدت نقل تصريحاته حرفيا حتى يتسنى للقارئ الوقوف على مفردات منهجه بنفسه، لأنها بمثابة نصوص تأسيسية لمنهجه:

- قال في ترجمة (عبد الله بن المؤمل المخزومي): " كان قليل الحديث، منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به؛ وذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً فيقبل ما انفرد به، فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل، أو نقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح ، وعائذ بالله من هذين الخصلتين: أن نجرح العدل من غير علم، أو نعدل المجروح من غير يقين"

- وقال في ترجمة (سعيد بن زياد بن أبي هند الداري): " الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج بـــه، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيف وما لم يرو فـــي الحكم سيان"

- وقال في ترجمة (عائذ الله المجاشعي): " منكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن لا يـــروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيـــل الـــذين لـــم يـــرو عـــنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها"

- وقال في ترجمة (محمد بن عطية بن سعد العوفي): " منكر الحديث جداً، مشتبه الأمر، لا يوجد الاتضـــاح فـــي إطـــلاق الجرح عليه؛ لأنه لا يروي إلا عن أبيه، وأبوه ليس بشيء في الحديث، ولا يروي عنه إلا أسيد بن زيـــد، وأســـيد يســـرق الحديث، فلا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروي عن غير الضعيف، ولا سبيل إلى ذلك فيه فهو ساقط الاحتجاج، حتى تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة، واستقامت الرواية فلم يخالف الثقـــات "[62].

- من خلال هذه النصوص نلاحظ دقة ابن حبان في تحريه إطلاق مصطلحات الجرح والتعديل حيث أنه اعتبر أمورا شتى في ذلك

أولا : اعتباره قلة الحديث من كثرته ، ثانيا : سبره للمرويات واختباره للأحاديث للوصول إلى الحكـــم الصـــحيح . ثالثـــا: اعتبار موافقة الثقات في المرويات وعدم مخالفتهم . رابعا: أن يروي عنه ثقة . خامسا: أن لا يوجد فيه جـــرح . سادســـا: عدم التفرد ورواية المناكير. سابعا: تقوى ابن حبان وشدة تحريه لئلا يقع في ظلم الناس أو الإساءة إلى الســـنة، فاعتبـــاره للتفصيل أقرب للعدل ممن يطلق الحكم ويعممه .

- سادسا: استعمال المتقدمين لمنهج سبر المرويات لتوثيق المجاهيل والحكم عليهم وهو عين منهج ابن خزيمة وابـــن حبان:

فمنهج سبر المرويات منهج معمول به لدى المحدثين النقاد المتقدمين فأحكامهم لم تقتصر على من طالت مجالســـتهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلمون فيمن لقوه مرة واحدة وسمعوا منه مجلساً واحداً وفيمن عاصروه ولم يلقوه وبلغهـــم شيء من حديثه، وفيمن كان قبلهم بقرون إذا بلغهم شيء من حديثه، فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل مـــن القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم بعد سبر مروياتهم وإن كانوا مجاهيل أو وحدان لم يروا عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنهم إلا حديث واحد".[63]

- وهناك أمثلة كثيرة على توثيق ابن معين والنسائي لجماعة من الرواة عملا بهذا المنهج منهم الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني ورافع ابن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة، وقد وثق ابن معين الأسود بن مسعود وحنظلة بن خويلد وليس لهما إلا حديث واحد ولا يعرفان إلا في تلك الرواية. ووثق قتادة بن قدامة بن وبرة بـــنفس الطريقة.

ولعل هذه القصص التي جرت لناقذ جهبذ مثل يحيى بن معين توضح لنا طريقة الحكم في ضوء منهج السبر :

القصة الأولى: كان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فـــرأى تلـــك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قـــد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك ذكر ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال «مـــا كـــان بـــه بأس» فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان الشيخ روى هذا فهـــو كـــذاب وألا فـــإني رأيـــت الشـــيخ

مستقيماً» . وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: «ثقة وقد كتبت عنه» وقد كذبه أحمد وقال: «أحاديثه موضوعة» وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة» . وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر.

القصة الثانية: وورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان. وعد جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: «حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟» فقال: «لا حدثني جميعهم بجميعه، فراجعه فأصر، فقام يحيى وقال للناس: «يكذب» . ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز ليست بحديث فظن يحيى أن مراده أن كلاً منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك، وقد أساء الساجي إذا اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: «كذبه ابن معين» .

القصة الثالثة: وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: «من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟!» وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال: «هو ذا أنا» فتبسم يحيى وقال: «أما إنك لست بكذاب» وقال ابن عمار في إبراهيم بن طهمان «ضعيف مضطرب الحديث» فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة فقال: «ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة.. والغلط فيه من غير إبراهيم» .[64]

- سابعا: توثيق كثير من النقاد لرواة مجاهيل خلافا لمذهب الجمهور فقال السخاوي مدافعا عن مذهب ابن خزيمة وتلميذه ومؤيدا له:"ومن المحدثين من زكى رواة مجاهيل من الوحدان كأبي داود، حيث قال في عبد اللَّه بن عمر بن غانم الرُّعَيْنِيِّ قاضي إفريقِيَّة:" أحاديثه مستقيمة، ما أعلم حدث عنه غير القعنبي[65]". كذلك ابن المدِينيّ، فقال في جون بن قتادة: "إنّهُ معروف لم يرو عنه غير الحسن البصري، وإنما أوردت كلامه لبيان مذهبه ، وإلا فجون قد روى عنه غير الحسن، على أن ابن المديني نفسه قال في موضع آخر:" إنه من المجهولين من شيوخ الحسن، وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل لم يرو عنه سوى واحد، في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله "[66].

وقد جمع الدكتور اللحيدان مجموعة لابأس بها من الراوة الوحدان مجاهيل العين ممن قال فيه النقاد ثقة من ابن معين إلى ابن حجر وأحصى قرابة اثني عشر ناقدا حصيفا .[67] وقد ذكر ابن رجب في شرح العلل منهم من طبقة الذهلي وخلص إلى عدم اعتيبار شرط العدد أصلا إنما العبرة بالشهرة وموافقة الثقات[68]

- ثامنا: وقوع كثير من المجاهيل في رجال الصحيحن، وذلك يقتضي توثيقهم باعتبارهم تجاوزوا القنطرة، وهو مخالف لقواعد المتأخرين، لكنهم لم يتجرأوا على الكلام عنه لاصطدامه بقداسة الصحيحين ، أما النقاد المتقدمون كابن حبان والدارقطني وأبي مسعود الدمشقي والحاكم النيسابوري فقد استدركوا على الشيخين في هذه النقطة بالذات فغالب إلزامات الدارقطني واستدراكات الحاكم تصب في هذا الموضوع، فيجب إذن إنصاف الشيخين ابن خزيمة وابن حبان بأن ما ورد لديهما نظير ما ورد عند الشيخين البخاري ومسلم في عدد من الرواة مجهولي العين أو الحال، فلماذا لا ينسب الأخيران إلى التساهل كما نسب إليه الأولان، فالمتأخرون يستعملون هذا المذهب المنسوب إلى الإمامين ابن خزيمة وابن حبان في الجانب التطبيقي لحل كثير من الإشكالات، خصوصا ما ورد منها في الصحيحين ويردونه في القواعد النظرية، وهذه المسألة مما يبين لنا التفاوت الواقع بين القواعد النظرية التي تواطأ عليها المتاخرون وبين والواقع التطبيقي عند المحدثين المتقدمين . وقد أشار ابن الصلاح إلى إمكانية ارتفاع الجهالة برواية الثقة استنادا على عمل الشيخين فقال : "وذلك مصير منهما إلى خروجه –أي الراوي من الوحدان- عن هذه الجهالة برواية واحد، والخلاف في ذلك كالخلاف في الاكتفاء بتعديل واحد" [69].

- تاسعا: ابن حبان أسس شرطا في العدالة ووفى به فلا لوم عليه في توثيقه لأقوام ضعفاء عند غيره، فهو مبني على منهجه في التعديل إذ الأصل في المسلمين عنده العدالة وليست الجهالة جرحا وقد يوثق المجهول بشروطه المعروفة، فيكفي عنده ما لا يكفي عند غيره.

- عاشرا: لا يسوغ الحكم بالتساهل على ناقد كبير بسبب اجتهاده، فالأحكام على الرواة اجتهادية يعتبر الخلاف فيها سائغا قديما، وابن حبان إمام مجتهد له رأيه الخاص ولا يلزم بقول غيره، فإن أصاب كان له أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، علاوة على أن له سلفا في معظم ما ذهب إليه من مفردات منهجه، لا يحق لمز المخالف فيها بحجة التساهل أو التعنت بعد نيله رتبة الاجتهاد وأهليته وطرح قوله بعد ذلك، فقوله إما تبع لغيره ممن سبقه، أو مستقل بزيادة علم، وفي كليهما لا يحق التشنيع عليه.

- حتى وإن سلمنا بمخالفته للجمهور فهو مذهب اتخذه لنفسه ووفى به فلا مشاحة في ذلك وقد رد الإمام المعلمي قضية توثيقه للمجاهيل، بأن ذلك راجع إلى منهجه الذي يبنه في مقدمته والتزمه، وقد اقتدى فيه بثلة من النقاد قبله فقال:" قد بين ابن حبان اصطلاحه وهو أنه يذكر في (الثقات) كل من روى عنه ثقة ولم يرو منكرا، وأن المسلمين على العدالة حتى يثبت الجرح، وقد ذهب غيره من الأكابر إلى قريب من هذا ... نعم إنه يبنى على رأيه أن المسلمين على العدالة واستأنس بصنيع بعض من تقدمه من الأئمة من ذكر ذلك الرجل بدون إشارة ضعف فيه، وأهل العلم من الحنفية وغيرهم كثيرا ما يقوون الراوي بقولهم: «ذكره البخاري وابن ابن حاتم ولم يذكرا فيه جرحا» ومع ذلك يبين ابن حبان بعدم ذكر شيخ للرجل ولا راو عنه أنه لم يعرفه. "[70]

وقد ذكر الدكتور الجديع قاعدة مهمة في طريقة التعامل مع أحكام النقاد عند الخلاف : " إذا أنصفت وجدت عامة كبار النقاد يتفرد أحدهم بتعديل لا يقوله غيره، ويخالف الجمهور في الشيء بعد الشيء، فإن عددناه مأخذاً على العجلي -أو ابن حبان أو ابن خزيمة- لزم أن يؤخذ على يحيى بن معين وأبي زرعة وأبي حاتم الرازي وغيرهم، لذا فالواجب أن يعتبر له نقده، فإن جاءت عبارته على الموافقة لعبارة سائر النقاد فذاك ظاهر القبول، وإن خالف أخضعنا قوله لقواعد الترجيح عند اختلاف الجرح والتعديل، وإن انفرد وجب قبول قوله والاحتجاج به كغيره، حتى يتبين بالحجة خطؤه"[71].

الحادي عشر: ومن التناقضات السافرة لمزه بالتساهل من جهة واتهامه بالتشدد في الجرح والتعنت فيه من جهة أخرى:

قَالَ الذَّهَبِيّ :ابْن حبَان رُبمَا جرح أو قصب الثِّقَة حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يدْرِي مَا خرج من راسه[72] وقال ابن حجر: وقد يتساهل بعضهم في التوثيق، كالحاكم وابن حبّان، وقد يُشدّد [73] وقال أبو عمرو بن الصلاح عن الحاكم: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، ويقاربه في حكمه صحيح ابن حبان البستي رحمهما الله جميعاً.[74]، فاجتماع هذان الوصفان يمثل تناقضا بينا في شخصية صاحبه، ومعناها أنه لا يمتلك ضوابط علمية يحتكم إليها عند إصدار أحكامه، إنما يطلقها بالهوى والاعتباط والعشوائية، وهذا لا يمكن أن يوصف شخص عاقل متّزن فضلا عن أن يوصف بها مثل ابن حبان الذي أسلفنا عمدا تحرير ترجمته الحافلة آنفا، واستعرضنا ما حظي به من أوصاف التزكية الثقيلة

- وقد دافع عنه الإمام اللكنوي فقال: "قد عرفت سَابِقًا ان ابْن حبَان مَعْدُود مِمَّن لَهُ تعنت واسراف فِي جرح الرِّجَال وَمن هَذَا حَاله لَا يُمكن ان يكون متساهلا فِي تَعْدِيل الرِّجَال"[75] وكذلك المعلمي رد نسبته إلى التعنت والتعصب فقال:" ولا أعرف ابن حبان بتعصب، ويكون التعامل معها بإحدى الحالتين فإذا كان موافقا لغيره فهم سلفه في ذلك وإذا كان مخالفا لهم، فيؤخذ منه تفسيره للجرح ويطرح غير ذلك فقال :" إنما ذلك في مواضع غير كثيرة يرى ما يستنكره للراوي فيبالغ في الحط عليه وهذا أمر هين، لأنه إن كان فيمن قد جرحه غيره فكما يقول العامة «لا يضر المقتول طعنه» وإن كان فيمن وثقه غيره لم يلتفت إلى تشنيعه وإنما ينظر في تفسيره وما يحتج به."[76]

❖ **المطلب الرابع : إثبات أن جذور تهمة التساهل والطعن في ابن حبان ترجع إلى تحامل الإمام الذهبي .**

بعد أن قمت بتتبع واستقراء كتب الرجال والجرح والتعديل بغية الوصول إلى أبعد مصدر ممكن تكلم في نقد ابن حبان، أو طعن فيه، فلم أجد للمتقدمين فيه إلا خيرا ، أما عند المتأخرين فكان أول من ظفرت بكلام له فيه، الإمام الذهبي وقد لا أبالغ إن قلت أن فيه تحاملا واضحا عليه وقد استند الألباني وكل من تجرأ على ابن حبان بطعن على كلامه لكونه عمدة المتأخرين في الرجال والجرح والتعديل، وقد اجتهدت في بيان ذلك من نواح شتى مع الرد عليها ومناقشتها :

1- ذكره في كاتبين للضعفاء والمجروحين في المغني، ثم أعاد ترجمته بتفصيل في الميزان رغم أنه لم يذكره أحد من أئمة النقد قبله في كتب الضعفاء لا العقيلي ولا ابن عدي ولا غيرهما، ولو اعتذر بأنه التزم ذكر كل من تكلم فيه بأدنى جرح حيث يقول: "وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يتعقب عليّ"[77]، نجيب أنه لو كان الأمر كذلك فلماذا لم يذكر البخاري والثوري وقتادة وغيرهم من أئمة السنة الذين تكلم فيهم بغير حق أو بحق كثيرين.

2- استعماله عبارات قاسية في التعقيب على رأيه وهذا مما لا يليق استعماله مع النقاد المتقدمين المجتهدين من أمثاله كقوله:" الخساف المتهور، كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، قصب الثقة، يقعقع[78]، وغيرها.

3- كلامه عن الورع والعلم تعقيبا على كلام ابن حبان في عثمان بن عبد الرحمان المؤدب فقال:"والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع" [79] وهذا تعريض لا يخفى ما فيها من تنقص، خصوصا وأنه ورد في سياق الطعن، وكأنه ليس بتام الورع وتام المعرفة حتى يعلق عقب كلامه بهذه الجملة، وهذا مردود من جهات :

-فهو الذي يقول: "ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً، فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه، وعائذ بالله من هذين الخصلتين: أن نجرح العدل من غير علم، أونعدل المجروح من غير يقين" [80]

- وهو الذي كان يستخير الله في الرواة حتى يضعهم في أحد كتابيه الثقات أو الضعفاء وهي من خصائصه التي لم أجدها عند غيره، ممن تكلم في الرجال في الرواة الذين هم موقع تردده كما سبق بيانه[81].

- وهو الذي من شدة تحريه تراجع عن رواة ظهرت له وثاقتهم بعد أن حكم بجرحهم فسفيان بن حسين راو أورده في كاتبه المجروحين ثم أورده في الثقات وعلق بقوله :"يجب أن يمحى اسمه من كتاب المجروحين"[82] فقس على ذلك الرواة الذين أخرجهم في الكتابين جميعا، ولم يتسن له محو أسائهم ممن ترجح له حكمهم،

فليس مثل ابن حبان من يحتاج إلى موعظة في التزام العدل والعلم في اصدار الأحكام فهذه الأمور مما لا تخفى على النقّاد الكبار.

4- دعاؤه بالستر عقب ذكر ما اتهم به حيث قال "نسأل الله الستر"[83] فهي على عادته فيمن يخالفه في المعتقد ولا يجد دليلا في نقده، قال الحافظ العلائي في انتقاد تحامل الذهبي :"كذلك فعله في اهل عصرنا اذا لم يقدر على احد منهم بتصريح يقول في ترجمته والله يصلحه ونحو ذلك وسببه المخالفة في العقائد "انتهى

5- كون الخلاف العقدي سببا للطعن فيه: حيث قال: "بدت من بن حبان هفوة طعنوا فيه لها"، وقد رد ابن حجر على الذهبي في هذه الحيثية فقال: "إن أراد القصة الأولى التي صدر بها كلامه فليست هذه بهفوة والحق أن الحق مع بن حبان فيها وإن أراد الثانية فقد اعتذر هو عنها أولا فكيف يحكم عليه بأنه هفا ماذا إلا تعصب زائد على المتأولين وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط وحفظ واسع إلى الغاية رحمه الله[84]، ودافع عنه تاج الدين بن السبكي بترجمة عنوانها: ذكر مَا رمى بِهِ أَبُو حَاتِم وتبيين الْحَال فِيهِ قال فيها: " مِمَّا ينبغى أَن ينظر فِيهِ ويتفقد وَقت الْجرْح وَالتَّعْدِيل حَال العقائد فَإِنَّهُ بَاب مُهِمّ وَقع بِسَبَبِهِ كَلَام بعض الْأَئِمَّة فى بعض لمُخَالفَة العقيدة إِذا تذكرت ذَلِك فَاعْلَم أَن أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن مُحَمَّد الهروى الذى تسميه المجسمة شيخ الْإِسْلَام وذكر قصته في إخراجه من سجستان بسبب إنكاره الحد لله تعالى، قلت انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَارِح وليت شعرى من الْمَجْرُوح مُثبت الْحَد لله أَو نافيه، وَقد علق عليه الحافظ العلائى رَحمَه الله بقوله: يَا لله الْعجب من أَحَق بِالْإِخْرَاجِ والتبديع وَقلة الدّين.[85] ، وقال أيضا: "وهذا شيخنا الذهبي رحمه الله تعالى من هذا القبيل له علم وديانة وعنده على أهل السنة تحامل مفرط لا يجوز أن يعتمد عليه، وقد غلب عليه مذهب الاثبات حتى اثر ذلك في طبعه انحرافا شديدا عن أهل التنزيه وميلا قويا الى اهل الاثبات، فاذا ترجم واحد منهم كامام الحرمين والغزالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه

ويكثر من قول من طعن به ويعيد ذلك ويبديه ويعتقده دينا وهو لا يشعر ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها واذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها ".[86]

6- توثيقه بصفة مقيدة فقال فيه:" ثِقَة فِي نَقله "[87]، وهذا مما يزيد إثبات تحامل الذهبي على ابن حبان في مسألة الاعتقاد أي أنه غير ثقة في معتقده ونحلته أو متهم في دينه كما جرى استعمال هذه العبارة في هذا الصنف من الرواة، فيقال في أهل البدع ثقة في نقله، متهم في دينه، أما الذي يعتبر ثقة في دينه ونقله فلا تستعمل معه هذه الصفة المقيدة.

7- أما وصفه أن له أوهاما كثيرة، فالوهم والخطأ لم يسلم منه أحد حتى كبار الأئمة كالبخاري ومسلم ومن فوقهما، قال المعلمي :" والمعروف مما ينسب ابن حبان فيه إلى الغلط أنه يذكر بعض الرواة في (الثقات) ثم يذكرهم في (الضعفاء) ، أو يذكر الرجل مرتين أو يذكره في طبقتين ونحو ذلك. و ليس بالكثير وهو معذور في عامة ذلك وكثير من ذلك أو ما يشبهه قد وقع لغيره كابن معين والبخاري.[88]

8- وصفه بالتشدد والتعنت في الجرح أو التشنيج والتشغيب فغير مسلم، وقد رد هذه التهمة الإمام المعلمي فقال:" ومنها أن الذهبي وصفه بالتشغيب والتشنيج، أقول إنما ذلك في مواضع غير كثيرة يرى ما يستنكره للراوي فيبالغ في الحط عليه وهذا أمر هين، لأنه إن كان فيمن قد جرحه غيره فكما يقول العامة «لا يضر المقتول طعنه» وإن كان فيمن وثقه غيره لم يلتفت إلى تشنيعه وإنما ينظر في تفسيره وما يحتج به.[89] وذلك منه في الثقة إن ظهرت مخالفته للثقات، فإنه يشنع عليه ، فيؤخذ تفسيره ويطرح تشنيعه، وهي مواضع قليلة.

9- إيراد توثيقه بصيغة التمريض مبنية للمجهول ولم يستعمالها مع غيره، فإذا قال في الكاشف وُثق فإنه يعني وثقه ابن حبان. [90]

10- نقد تبويبه المخترع المعروف بالتقاسيم والأنواع بخرقه للمعتاد في ترتيبه على غير الأبواب المعروفة عند أهل زمانه، وهو أمر خاص به ،كالاصطلاح اتخذه لنفسه، لا مشاحة فيه فقال ابن الصلاح: " كَانَ أَبُو حَاتِم هَذَا - رَحمَه الله - ... يسْلك مَسْلَك شَيْخه ابْن خُزَيْمَة فِي استنباط فقه الحَدِيث ونكته، وَرُبمَا غلط فِي تصرفه الْغَلَط الْفَاحِش على مَا وجدته".[91]

وأيد الذهبي مقولة ابن الصلاح بقوله :"وصدق أبو عمرو"[92]، وقال أيضا:"وَقَدِ اعترفَ أنَّ صحيحَهُ لاَ يقدرُ علَى الكشفِ مِنْهُ إلَّا مَنْ حِفْظَهُ, كمنْ عِنْدَهُ مصحفٌ لاَ يقدرُ علَى مَوْضعِ آيَةٍ يريدُهَا مِنْهُ إلَّا مَنْ يحفظُهُ"[93]، وقد رده المعلمي بإيجاز لأهل الصناعة خاصة فقال :"ابن الصلاح ليس منزلته أن يُقبلَ كلامُه في مثل ابن حبان بلا تفسير[94]، وقد أصاب الدكتور حسين أسد كبد الحقيقة لما قال:" فِي رَأْينَا انَّ هذَا الْحُكْمَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَسْوِيغ لموقفٍ غَيْرِ عَمَلِي مِنْ جَدِيدٍ قَدْ يَكُونُ مُفِيداً، دَفَعَهُمْ إِلَيْهِ الْحِرْصُ وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى أَسْلُوب أَلِفُوهُ وَتَمَرَّسُوا بِهِ وَعَايَشُوهُ، حَتَّى أَصْبَحَ جُزْءاً مِنْ شخصيَّتهم الْعِلْمِيَّةِ "[95]. ولو صح انتقاده في ذلك لانتقد أصحاب كل صنف في ترتيبهم كأصحاب المسانيد والمشيخات والبلدانيات والمعاجم وغيرها.

❖ الخاتمة:

- ابن حبان مثال على عالم جهبذ عاش مظلوما واستمر ظلمه بعد موته جنت عليه عبقريته ونبوغه، حيث أن معاصريه من أقرانه حسدوه وتسلطوا عليه فاتهموه بالزندقة واستصدروا الأمر بقتله ثم توصلوا إلى نفيه[96]، ولا يمكن تفسير هذا إلا باضطرام الحسد في قلوب خصومه الذين شهدوا بعلمه الغزير، لكن عميت بصائرهم واتقدت نار الحِقْدُ في قلوبهم، حجتهم في ذلك حماية العقيدة والدفاع عن السنة في الظاهر، أما في الباطن فهي تلبية حظوظ النفس المنحطة والانسياق وراء الحسد والحقد الدفين وحب الظهور والتنافس على الجاه، وسلاحهم الفتاك في كل العصور هم العوام والرعاع الأوامع الأقماع من القول، والأبواق المستعدين لفعل أي شيء يأمرهم به رؤوسهم وقادتهم، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالزندقة وما أشبهها، من المسائل التي تهيج لها العاطفة مع غلبة الجهل، وكل ذلك للحيلولة بينه وبين تصدر أهل العلم في بلده، وَلا يكُونَ الإمَامَ المَرْجُوعَ إِلَيْهِ في هذَا الْعِلْم الشَريفِ، لكن أبت أقدار العليم القدير إلا أن تجعله يرتقي إلى تلك المنزلة العلية ولم تكن قضية

إخراجه من بلده إلا سببا لزيادة علمه وسياحته في أرض الله طلبا للعلم النافع وبحثا عن المزيد منه؛ والعجب أن نار حسدهم لم تنطفئ بموته فلم يكفهم كل ما فعلوا فيه، وساءهم رحلة الطلاب إلى الخانقاه لسماع كتبه حتى ألّبوا العوام بعد موته فنهبوا الوقف الذي سبّله، وأتلفوا كتبه التي أوقفها في الخانقاه لطلاب الحديث، لهذا لم يبق من كتبه إلا اليسير فقط[97]، وعلق الخطيب البغدادي متحسرا على ضياع وفقدان تلك الثروة من الكتب النفيسة فقال: ومثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ فيتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها ويجلّدوها إحرازا لها، ولا أحسب المانع من ذلك كان إلا قلّة معرفة أهل تلك البلاد بمحلّ العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به، والله أعلم.[98]

❖ **النتائج والتوصيات:**

- حصول انحراف بين الدراسات التطبيقية في كتب السنة وبين التأصيلات النظرية في كتب مصطلح الحديث وعلومه في بعض المسائل التي هذه من بينها، حيث أن تخريج صاحبا الصحيحين للوحدان هو الذي طرح عدة اشكاليات ودفع إلى البحث عن المنهج الصحيح في التعامل معهم ومن ثم نفي تهمة التساهل عن ابن حبان وشيخه لاشتراكهما مع البخاري ومسلم في التخريج لهذا الصنف.
- الواقع التطبيقي الذي يتمثل في كتب السنة المدونة هو الحري بتصحيح الانحراف ورد الأمور إلى نصابها في كل المسائل التي حصل فيها الخلاف بين المتأخرين والمتقدمين، كالرواية عن المبتدع والعمل بالأحاديث الضعيفة في الفضائل وغيرها .
- ما جرى لابن حبان حلقة من حلقات الحسد والعصبية العمياء المقيتة، التي خسرت وفقدت بسببها المكتبة الإسلامية ثروة معرفية من علماء موسوعيين، جنى عليهم حسادهم فلم يجدوا ما يشفي غليلهم منهم إلا اتهامهم بالزندقة ومن ثم سهل عليهم النيل منهم، كما جرى لعماء كثيرين في العلوم الكونية كعباس بن فرناس وجابر بن حيان أو في العلوم الشرعية كالبخاري وابن حبان وهذه سنة الله الكونية أن أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل والتحاسد في العلم أشد من تحاسد الضرائر فالله المستعان .
- محاكمة ابن حبان إلى غير منهجه خطأ منهجي فادح، فكلام المتأخرين ممن ألف في المصطلح من شراح المقدمة أو مختصريها أو ممن نظمها كل أولئك أرادوا إخضاعه إلى قول الجمهور وحكموا عليه بالتساهل بعد إثبات .
- من أسباب وقوع الخطأ في الحكم على النقاد عدم التمعن في فهم مناهجهم، والحكم عليهم بالشذوذ والاشغال بالرد عليهم ونقض مذلهبهم، عوضا من محاولة فهمه وإعمال الفكر في الوصول إلى قناعته وفقه منهجه، بل تخطأتهم ومخالفتهم بسبب عدم فهم مناهجهم.
- عدم اعتبار نقاط القوة في ترجمته عند إطلاق تلك الاحكام ، فمن اعتبرها عند دراسة آثاره بتجرد، سينكف ويكبح جماح نقده لابن حبان بأمور لا تخفى على الطلاب المبتدئين فضلا عن خفائها على النقاد العباقرة.
- مسألة السبر للمرويات هي المسألة الجوهرية في منهج ابن حبان إن لم نقل هي محور منهجه، وقد أكد عليها المعلمي في التنكيل مدافعا على ابن حبان، والغريب أن الألباني قد علق على التنكيل وقد خبر مضمونه ودفاع مؤلفه فيه عن ابن حبان لكن ذلك لم يؤثر في موقفه.
- من أكبر أسباب الزلل في الحكم، دراسة العينة المراد التحقيق فيها بمعزل عن النسق الذي تنتمي إليه وهذا لا شك أنه سيخرج لنا نتائج خاطئة ومشوهة، فلو درس ضمن ترجمته وضمن البيئة النقدية السائدة في ذلك العصر لاختلفت النتائج المتوصل إليها حتما.
- من تمام الإنصاف والعدل كف اللسان عن إطلاق الأحكام المتسرعة الخاطئة في حق علماء الجرح والتعديل الذين أسسوا هذا الفن وأرسوا دعائمه، وما ابن حبان إلا من كبرائهم ومقدميهم بلا شك، والانتصار لهذا الجبل الجهبذ واجب على أهل العلم من الأغمار وأنصاف المتعلمين آباء شبر، الذين دخلوا مفازة التصحيح والتضعيف، وخبطوا فيها خبط عشواء

وركبوا فيها متن عمياء، وحجتهم في ذلك كلام الشيخ الألباني رحمه الله الذي أسلفنا الإشارة إلى تناقضه وتهافته وبسط الأمثلة في ذلك متاحة في موضعها لمن أراد الاستزادة.

- العلاقة بين منهج ابن حبان والرواة الوحدان هي ملاءمته لتلك الدراسة دون غيره من المناهج وضمانه الوصول إلى الحكم العادل.
- ابن حبان بعبقريته أوجد حلا لمسألة الوحدان ومجاهيل العين المتواجدين في الصحيحين الذين تخبط جمهور المتأخرين في تفسير تواجدهم في الصحيح بين متجوّه ومعتذر ومبرر وغير ذلك، بإخضاهم إلى الشروط التي ذكرها والحكم في ظلها بعد السبر والتقصي.
- انطواء مذهب الجمهور على تناقضات كثيرة في التعامل مع الوحدان والمجاهيل، دفع إلى البحث عن منهج أكثر ملاءمة لتلك الدراسة.
- ظهرت هشاشة مذهب جمهور المتأخرين في التعديل عند تهافته وتناقضه في تفسير وجود الوحدان في الصحيحين وهي النقطة الحاسمة.
- لا يصح اعتبار منهج ابن حبان مخالفا لمذهب جمهور المحدثين لأنه موافق لمذهب المتقدمين ومخالفته كانت للمتأخرين الذين أسسوا مذهبهم في التعديل على مقولة الذهلي وتتابعوا في القول بها ورد على من خالفها.
- أثر الاختلافات العقدية في الأحكام على الرجال جرحا وتعديلا وضرورة التحقيق فيها لاحتمال وجود التحامل بسببها.
- مخالفة المجتهد لغيره وتميزه وعبقريته وشجاعته كلها أسباب قد تدفع خصومه إلى التحامل عليه فينبغي التحقيق في تلك المواطن جيدا.
- أهم ما على الباحث تتبع مواطن الانحراف واكتشاف التناقضات وإزالتها ورد الأمور إلى نصابها، لأن ذلك هو ثمرة الفكر النقدي.
- أهمية المنهج التاريخي في تتبع ورصد هذه الانحرافات واكتشافها والتحديد الدقيق لموضع وقوعها وفائدة المنهج الوصفي في المقارنات والتدقيق في خصائص كل منهج ومفرداته.

1 أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي, دار الفكر , 1995 م، ج52/ص251

2 شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، 1963م)، دار المعرفة ــ بيروت، ج3/ص 506

3 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة , دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، 2002 م، ج5/ص 112.

4 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان ، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م ، ج1/ص 415.

5 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان ، ج5/ص 114 .

6 محمد بن حبان البُستي ، الصحيح، بترتيب: الأمير ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1988 م، ج1/ص 151.

7 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج5/ص 114

8 أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52/ص 254

9 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان ، ج1/ص 419

10 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الثالثة، 1985م ، النّاشر: مؤسسة الرسالة، ج16/ص 94.

11 أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق ، ج52/ص 249

12 نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني ، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، (1990 م -1992 م) ، المقدمة ج1/ص 22

13 عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق وتخريج: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ، الطبعة: الأولى، 1986 م، ج1/ص 34 .

14 محمد بن حبان البستي، الصحيح، بترتيب ابن بلبان ، ج1/ص 152 ، قال المحقق: "إسفيجاب، بالفاء، ضبطها السمعاني وابن الأثير بكسر الهمزة، وضبطها ياقوت بفتحها، وتقع إلى الشمال من طشقند شرق نهر سيحون "سير داريا"، وهي اليوم ضمن جمهورية كازخستان كبرى جمهوريات الاتحاد السوفيتي".

15 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج12/ص 184

16 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان ، ج1/ص 417

17 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج12/ص 184

18 نفس المصدر ، ج11/ص 226

19 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان ، ج1/ص 419

20 أبو عمرو بن الصلاح، طبقات فقهاء الشافعية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1992م ، ج1/ص 116

21 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي ، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م ، ج1/ص 291.

22 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج11/ص 225

23 أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1977م ، ص 83

24 جلال الدين السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق: أبو أنس الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، د-ت-ط، ج2/ص 797

25 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11/ص 225

26 سراج الدين بن الملقن، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:الأولي، 1997م، ص 38.

27 أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، 1409 هـ، ج3/ص 832 .

28 عبد الله بن أسعد اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1997 م ، ج2/ص 269.

29 تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ ، ج3/ص 111

30 أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 83

31 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ج1/ص 228

32 بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج , أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1998م

، ج1/ص 226

33 أبو عمرو بن الصلاح، المقدمة، وسراج الدين البلقيني، محاسن الاصطلاح، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، دار المعارف، ص 164

34 أبو الفداء إسماعيل بن كثير، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ص 27

35 أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: ماهر الفحل , دار الفكر- سوريا، 1986م ، ص 87

36 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ج1/ص 133

37 جلال الدين السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1996م، ج1/ص 30 .

38 عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،ج3/ص 16

39 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ج1/ص 115

40 محمد بن حبان البُستي ، الصحيح، بترتيب: الأمير ابن بلبان، ج1/ص 95

41 محمد بن حبان، الثقات، ج8/ص 67، ج6/ص 344 ./ محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ ، ج1/ص 212، ج1/ص 287، ج2/ص 123، ج2/ص 145، ج2/ص 195، ج3/ص 113 .

42 الكامل، ج1/ص 33

43 ومسألة معيارية ومرجعية الصحيحين، متعلقة بمن جاء بعدهما، أما بالنسبة لما قبلهما فالأمر مختلف لوفرة وكثرة الحفاظ والنقاد في ذلك العصر، قال ابن أمير حاج: ومما ينبغي التَّنْبِيهُ لَهُ أَنَّ أَصِحِّيَّتَهُمَا عَلَى مَا سِوَاهُمَا تَنَزُّلًا إنَّمَا يَكُونُ بِلُزْمَانِهَا مَنْ بَعْدَهُمَا لَا الْمُجْتَهِدُونَ الْمُتَقَدِّمُونَ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ هَذَا مَعَ ظُهُورِهِ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِهِمْ أَوْ يُغَالِطُ بِهِ وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ./ ابن أمير حاج، التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الثانية، 1983م ، ج3/ص 31، ينظر كلام الكوثري في تعليقه على شروط الأئمة للحازمي قواعد في علوم الحديث للتهانوي، ت أبو غدة، ص65، وينظر كذلك كلام عبد القادر القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، مير محمد كتب خانه – كراتشي، د-ت-ط، ج1/ص 428.

44 نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج1/ص 34

45 شروط الأئمة للحازمي، ت أبي غدة، ص157

46 قال ابن حبان في تعريف الثقة :" الْعدْل من لم يفرف مِنْهُ الْجرْح ضد التَّعْدِيل فَمن لم يعلم بجرح فَهُوَ عدل إِذا لم يبين ضِدّه إِذْ لم يُكَلف النَّاس من النَّاس معرفَة مَا غَابَ عَنْهُم وَإِنَّمَا كلفوا الحكم بِالظَّاهِرِ من الْأَشْيَاء غير المغيب عَنْهُم جعلنَا اللَّه مِمَّن أسبل عَلَيْهِ جلاليب السّتْر فِي الدُّنْيَا واتصل ذَلِك بِالْعَفو عَن جناياته". محمد بن حبان، الثقات، ج1/ص 13

47 وقال في تعريف الخبر المقبول: " يجوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا تعرى خَبَره عَن خِصَال خمس فَإِذا وجد خبر مُنكر عَن وَاحِد مِمَّن أنْكرهُ فِي كتابي هَذَا فَإِن ذَلِك الْخَبَر لَا يَنْفَكّ من إِحْدَى خمس خِصَال : 1- إِمَّا أَن يكون فَوق الشَّيْخ الَّذِي ذكرت اسْمه فِي كتابي هَذَا فِي الْإِسْنَاد رجل ضَعِيف لَا يحْتَج بِخَبَرِهِ ، 2 - أَو يكون دونه رجل واه لَا يجوز الِاحْتِجَاج بروايته ، 3- أَو الْخَبَر يكون مُرْسلا لَا يلْزمنَا بِهِ الْحجَّة 4- أَو يكون مُنْقَطِعًا لَا يقوم بِمثْلِهِ الْحجَّة ، 5- أَو يكون فِي الْإِسْنَاد رجل مُدَلّس لم يبين سَمَاعه فِي الْخَبَر من الَّذِي سَمعه مِنْهُ " محمد بن حبان، الثقات، ج1/ص 11

48 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ت أبي غدة، ج1/ص 208

49 شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي ، الطبعة الأولى، 2003م ، مكتبة السنة – مصر،ج2/ص48.

50 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1/ص 480

51 محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن ، الطبعة: الأولى، 1952 م، ج2/ص 36

52 عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م، ص379.

53 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان ، ت أبي غدة، ج1/ص 208

54 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1/ص 290

55 جلال الدين السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ج3/ص 881 ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج1/ص 114

56 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية، 1986 م ، ج1/ص 256

57 عبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ت أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، 1407هـ ص335.

58 عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 2003م، ج1/ص 334.

59 نفس المصدر، ج1/ص 331

60 أبو بكر بن خزيمة، الصحيح، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ج2/ص 905

61 عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ج1/ص 325

62 محمد بن حبان البُستي، المجروحين، ج2/ص 28. ، ج1/ص 328. ، ج2/ص 192 _ 193، ج2/ص 273 _ 274

63 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج1/ ص255.

64 نفس المصدر، ج1/ص 256

65 أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1980م، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ج5/ص236

66 شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج2/ص53.

67 توثيق الوحدان ضوابطه وأمثلته لعبد العزيز اللحيدان، مقال منشور في مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية .

68 عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي لابن رجب، ص379.

69 فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، ج2/ص52 .

70 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج2/ص 667

71 عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ج1/ص 324

72 شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1/ص 274

73 الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، ج1/ص 83

74 أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر , دار الفكر- سوريا، 1986م، ص 22

75 الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت أبو غدة، ص335 .

76 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي، ج2/ص 667

77 شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1/ص 2

78 نفس المصدر، ج4/ص 8، ج1/ص 274 ، ج3/ص 45،46، وقَصَبَ الجزارُ الشاةَ: فَصَل قَصَبَها، وقَطَّعَهَا عُضْواً عُضْواً. لسان العرب لابن منظور، ج1/ص 675 وتَقَعْقَعَ الشيءُ: صَوَّتَ عِنْدَ التَّحْرِيكِ. لسان العرب لابن منظور، ج8/ص 286

79 نفس المصدر، ج3/ص 45،46

80 محمد بن حبان، المجروحين، ج2/ص 28.

81 ينظر مطلب: مكانة ابن حبان النقدية.

82 محمد بن حبان، الثقات، ج6/ص 404

83 شمس الدين الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2/ص 564

84 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج5/ص 114

85 تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3/ص 131، 132

86 تاج الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر-بيروت، الطبعة: الخامسة، 1990م، ص 36

87 شمس الدين الذهبي، المغني في الضعفاء، ج2/ص 564

88 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج2/ص 667

89 نفس المصدر ، ج2/ص 667

90 شمس الدين الذهبي، الكاشف ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة: الأولى، 1992م، ج1/ص 22

91 أبو عمرو بن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، ج1/ص 116

92 شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3/ص 507

93 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12/ص 186

94 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج2/ص 666

95 نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج1/ص 45

96 طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر للطاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م ، ج1/ص 344

97 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج12/ص 185

98 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، ج1/ص

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد باعيسى ، (2021)، **تصحيح العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي وأثرها في حله لمشكلة توثيق الوحدان** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 13(02) 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 393-410